

افتتاح الدورة الثانية عشر لصالون الاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا « سيات » 2016



أشرف أمس السيد يوسف الشاهد رئيس حكومة الوحدة الوطنية على افتتاح الدورة الثانية عشر للصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا «سيات 2016» الذي انطلق يوم أمس ويتواصل الى غاية يوم السبت القادم الموافق لـ 22 أكتوبر الجاري وكان رئيس الحكومة مرفوقا بالسيد سمير بالطيب وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وكتابي الدولة بوزارة الفلاحة السيدان عبد الله الراحي المكلف بالموارد المائية والصيد البحري وعمر الباهي المكلف بالانتاج الفلاحي إلى جانب والي تونس السيد عمر منصور بحضور السيد عبد الرحمان الشافعي المدير العام لوكالة النهوض بالاستثمارات الى جانب عدد من الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في تونس والمشرفين على الهياكل المهمة بالقطاع الفلاحي.

وحضر حفل التدشين عدد من ضيوف الدورة يتقدمهم الوزير الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد الرحمان شلغوم.

وطاف السيد رئيس الحكومة بارجاء الصالون واطلع على مختلف مكوناته وتوقف أمام عدد من المؤسسات المشاركة في الصالون وجاب فضاءات هذا الحدث الفلاحي الدولي الذي يعكس مدى التطور الذي عرفه القطاع الفلاحي ومدى استيعاب المستثمرين التونسيين للتقنيات الفلاحية الجديدة واستعدادهم لرفع عدد من التحديات التي تعترض النشاط الفلاحي وعلى رأسها التغيرات المناخية وتأثيرها على مختلف أوجه الانتاج الفلاحي.

وحت رئيس الحكومة أصحاب المؤسسات المشاركة في أجنحة المعرض على الاستفادة من وجود عدة مؤسسات أجنبية لها من التقنيات والتجربة في التعامل مع مختلف الأنشطة الفلاحية الكثير، ودعاهم الى ربط صلات مشتركة تمكنهم لاحقا من دخول أسواق تصديرية جديدة وتفتح أبواب التصدير أمام عدد من المنتجات الفلاحية التونسية.

الافتتاحية

الاستثمار الفلاحي في مواجهة التغيرات المناخية

ينطلق الصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا "سيات 2016" في دورته 12 بأمال عريضة للنهوض بالاستثمارات الفلاحية وارساء دعائم فلاحة عصرية يتشارك في ضمان مردوديتها والنهوض بانتاجيتها القطاع العام والقطاع الخاص. فوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية باعتبارها هيكلا حكوميا تسعى من خلال تنظيم هذا الصالون بواقع مرة كل سنتين الى النهوض بالقطاع الفلاحي وجلب الابتكارات التكنولوجية الجديدة وعرض أحدث التقنيات والاطلاع على التجارب المماثلة والمغايرة من خلال استدعاء المئات من العارضين للمشاركة في هذا الحدث الفلاحي الدولي.

ولا يمكن ضمان ديمومة النشاط الفلاحي دون الالتفات الجدي إلى عدد من المخاطر التي تهدد الفلاحة وتعطل دورة انتاجها وعلى رأسها التغيرات المناخية حيث وضع الصالون بأكمله تحت شعار «فلاحة جديدة للتأقلم مع التغيرات المناخية»، وفي ذلك وعي واضح بمدى خطورة هذه العوامل على القطاع الفلاحي وتأثر مردوديته بهذه العوامل الدخيلة من سنة الى أخرى.

ويستفيد المستثمر التونسي في مختلف المجالات الفلاحية من المشاركة في هذا الصالون سواء من خلال العرض والزيارة للاطلاع على أحدث المستجدات وهذا الصالون يمثل مناسبة فعلية وفعالة في ربط علاقات وطيدة مع مستثمرين أجانب على اطلاع واسع بأحدث المستجدات الفلاحية وواجهوا بصفة مبكرة مشكل التغيرات المناخية ومن الممكن الاستفادة من تجاربهم المتنوعة.

ولعل في استدعاء الجزائر للحضور ضيف شرف لهذه الدورة الجديدة من الصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا تأكيدا على أهمية النهوض سويا بالقطاع الفلاحي وعدم الاقتصار على الجهود المحلية لتحقيق هذا الهدف. فالبلدان الشقيقان يمكنهما معا الاستفادة المشتركة مما يتوفر من امكانيات مادية وخبرات وكفاءات وتجارب متطورة في البلدين لتحقيق نتائج اقتصادية هامة وارساء سياسة تفاوض مشتركة حول عدد من المنتجات الفلاحية، وهذا مطمح من مطامح هذه الدورة الجديدة من الصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا 2016 في دورته الثانية عشر.

في الندوة الصحفية حول الدورة الثانية عشر للصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا «سيات 2016»



حضور صحفي مكثف واهتمام خاص بمختلف فعاليات الصالون

قال عبد الرحمان الشافعي المدير العام لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية في ندوة صحفية خصصها لتقديم الدورة 12 للصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا «سيات 2016»، ان الوكالة قد اكتسبت تجربة هائلة في مجال تنظيم التظاهرات الفلاحية وانها قد استعدت جيدا لانجاح هذه التظاهرات الدولية الفلاحية الهامة التي تتواصل على مدى اسبوع بأكمله وتتوزع إلى عدة فقرات من بينها الندوة الصحفية المخصصة لتقديم الصالون والمؤتمر العلمي اضافة إلى مختلف فقرات الصالون نفسه.

وتجارب مهمة في مجال الأنشطة الفلاحية. وأضاف أن تونس لا ترى في الجزائر مزاحما لها على مستوى الانتاج الفلاحي بل هنا تكامل بين الطرفين سواء على مستوى التجربة الانتاجية او على مستوى الاسواق الخارجية، اذ بالامكان تطوير التجربة بينهما.

وفي اجابة منظمي «سيات 2016» على تساؤلات الاعلاميين، تم التركيز على اهمية الاستثمار في التجديد للنهوض بالقطاع الفلاحي ومواجهة التغيرات المناخية واكدوا على اهمية المشاريع المجددة على غرار ما قدمه عدد من الشبان التونسيين في مجالات الطاقة الشمسية وتطيل التربة عن بعد والاقتصاد في المياه. وعلى مستوى التشجيعات الموجهة للمستثمرين الشبان، خصص الصالون مساحة ضمن اجنحته لفائدة هؤلاء الشبان كما توجد في وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ادارة مركزية تعنى بالباعثين الشبان وتقدم محاضرات المؤسسات خدمات الاحاطة اللازمة بهم.

وبالنسبة لما تقدمه السياحة الفلاحية من امكانيات جديدة أمام المستثمرين الفلاحيين ومدى تأثيرها على المحيط الفلاحي، فإن القانون الجديد المنظم لهذه النوعية من الأنشطة سيسمح باقامة مشاريع سياحية وفق شروط مضبوطة على ان تحافظ الضيعة الفلاحية على طابعها الفلاحي، وهي نشاط قد يوفر مداخل اضافية لفائدة الفلاحين وعدم الاقتصار على مدخل فلاح وحيد.

وعلق المسؤولون على أنشطة وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية آمالا جديّة على الخط البحري الذي سيربط تونس بروسيا وقال السيد عبد المؤمن التوكابري مدير الشراكة في الوكالة ان السوق الروسية جاءت بفضل استدعاء ضيف روسي إلى الصالون وتقديم مداخلة حول امكانية بعث خط بحري بين تونس وروسيا وقد تحقق هذا البرنامج الذي كان عبارة عن حلم.

زيادة المساحة المخصصة للصالون التي تراوحت ما بين 42 و45 بالمائة وإن نحو 240 عارض سيشاركون في مختلف أجنحة الصالون ومن بينهم 25 بالمائة من العارضين الاجانب الذين قدموا إلى تونس من ايطاليا والمانيا واسبانيا وتركيا اضافة إلى مصر والاردن والجزائر التي تحل هذه السنة ضيفة شرف على الصالون.

وفي حديثه عن دوافع اختيار التغيرات المناخية محورا أساسيا للمنتدى، قال الحاج قاسم ان لجنة متعددة الاطراف هي التي اختارت هذا المحور. وفيما يتعلق بلقاءات الشراكة، قال المصدر ذاته، إن الوكالة رصدت عددا من نوايا الشراكة وبرمجت نهاية الاسبوع مجموعة من اللقاءات الثنائية وتنتظر ان تثمر مشاريع فلاحية متطورة. وقال ان لقاءات الشراكة شملت خلال الدورة الماضية نحو 112 لقاء ومن المتوقع خلال دورة «سيات 2016» ان يتراوح عدد اللقاءات بين 140 و150 لقاء.

وفيما يتعلق بعروض التقنيات، أشار المندوب العام للصالون إلى وجود ثلاثة عناصر أساسية تؤثت فضاء الصالون من بينها مناظرة تعنى بالتجديد في القطاع الفلاحي وهي مناظرة ستجري بين صغار المربين للدواجن والأرانب ومربي البقر الحلوب.

الجزائر ضيف شرف

وبالنسبة لاختيار الهيئة المنظمة للصالون على الجزائر ضيف شرف لهذه الدورة الجديدة، قال السيد عبد الرحمان الشافعي المدير العام للوكالة، ان الصالون يكتسي في بعض مكوناته بعدا اقليميا اذ تمت في السابق دعوة كل من ايطاليا وليبيا للمشاركة كضيفي شرف للصالون وتم الاختيار على الجزائر خلال الدورة الحالية للسيات لما يربطها من تونس من وشائج القربى. فالجزائر ستتهتم خلال السنوات المقبلة بالقطاع الفلاحي ومن باب اولى وأحرى ان تكون الانطلاقة مشتركة مع تونس التي تتمتع بخبرات

واشار الشافعي امام مجموعة من وسائل الاعلام المحلية والدولية إلى محافظة هذه التظاهرة على نفس الهيكلية في اشارة إلى عناصرها الاساسية التي دأبت على تنظيمها. وقال إن العنصر الاول يعتمد على العرض وهو يعكس ما توصل إليه القطاع الفلاحي من منتجات فلاحية ومستلزمات الانتاج ونتائج البحث العلمي والمجهودات التي تساهم بها مختلف الهياكل العمومية (مراكز البحث) والمنظمات المهنية وتجمعات المنتجين.

اما العنصر الثاني في هذه التظاهرة فهو يتمثل في تنظيم المنتدى الذي سيهتم بالتغيرات المناخية وتأثيرها على الأنشطة الفلاحية. ويتمثل العنصر الثالث في لقاءات الشراكة التي ستنظم يوم 20 أكتوبر الجاري. لتختتم عروض التقنيات قائمة العناصر المكوّنة لهذه التظاهرة الاقتصادية الهامة.

تغيرات مناخية

وقال السيد عبد الرحمان الشافعي إن التركيز على موضوع التغيرات المناخية سيمثل توجها عاما في «سيات 2016» باعتباره يمثل اليوم مركز اهتمام عالمي وليس في تونس فقط وهو ما يستدعي من كل المستثمرين في القطاع الفلاحي ادخال التغيرات المناخية في توجهاتها العامة وهو موضوع يهم كل الأنشطة الفلاحية من تربية للاحياء المائية إلى قطاع البذور مما يتطلب رفع تحديات جديدة والتأقلم وادخال عنصر التأقلم عند نية الاستثمار وعند دخول مرحلة الانتاج. واعتبر السيد المدير العام لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ان عنصر التجديد في القطاع الفلاحي يمثل آلية هامة من آليات تحدي التغيرات المناخية.

مكونات سيات 2016

وقدم السيد محمد الحاج قاسم المندوب العام للصالون في دورته الجديدة معطيات ضافية حول المحاور الاساسية لهذه التظاهرة الاقتصادية الهامة، فأشار في بداية حديثه إلى

تطور الاستثمار الخاص في الفلاحة والصيد البحري سنة 2015

ارتفاع ملحوظ للاستثمارات الفلاحية الخاصة



تطور هام في مجال تعليب الزيوت النباتية...

بلغت الإستثمارات الخاصة في الفلاحة والصيد البحري من صنف «ب» و«ج» المصادق عليها من قبل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية خلال سنة 2015 : 683.5 مليون دينار تونسي (حوالي 420 مليون دولار) وذلك مقابل 622.3 م.د خلال سنة 2014 وبذلك تكون الاستثمارات الفلاحية قد حققت نسبة نمو لا تقل عن 9.8 % بالمائة وهي نسبة هامة بالنظر الى الصعوبات الاقتصادية المتنوعة التي تعرفها تونس.

وتمكنت الوكالة خلال السنة الماضية، من دراسة 4726 ملف عملية استثمار من صنف «ب» و«ج» تقدم بها مستثمرون من مختلف الاعمار والجهات والفئات الاجتماعية وذلك مقابل 4420 ملف خلال سنة 2014 .

وتتوزع هذه الاستثمارات (بالمليون دينار) حسب الأنشطة كما يلي :

الأنشطة	سنة 2014	سنة 2015	نسبة التطور
الأنشطة الفلاحية	450.6	453.7	+ 0.7 %
الصيد البحري	37.0	43.0	+ 16.2 %
تربية الأحياء المائية	37.6	32.7	- 13.0 %
الخدمات	87.0	113.1	+ 30.0 %
التحويل الأولي المندمج	10.1	41.0	+ 306.0 %

نتائج الاستثمارات

ووفق ما أوردته وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، فإن هذه الاستثمارات المصادق عليها مكنت من إحداث 5635 موطن شغل قار منها 332 لفائدة أصحاب الشهادات العليا مقابل 5082 موطن شغل منها 369 لفائدة أصحاب الشهادات العليا خلال السنة المنقضية. وقد بلغت الإستثمارات المصرح بها سنة 2015، 977.4 م.د مقابل 788.8 م.د خلال سنة 2014 مسجلة بذلك تطورا بـ 23.9 % . واستقرت الاستثمارات المنجزة من طرف الباعثين الجدد في حدود 27.5 م.د، في حين قدرت الاستثمارات المنجزة من قبل باعثين الشبان بحوالي 72.0 م.د. وخلال نفس الفترة، تراجعت قيمة القروض البنكية من 89.4 م.د سنة 2014 إلى 76.8 م.د سنة 2015. في حين، تطورت الاستثمارات ذات المساهمة الأجنبية لتبلغ 14.2 م.د مقابل 6.0 م.د سنة 2014. ومن جانبها صادقت اللجنة الوطنية لإسناد الامتيازات سنة 2015 على إسناد 98 قرض عقاري بقيمة 7.4 م.د مقابل 99 قرض عقاري بقيمة 7.0 م.د خلال سنة 2014، وستمكن هذه القروض المسندة من إدماج 1037 هك من الأراضي الفلاحية ضمن الدورة الاقتصادية.

وشهدت الاستثمارات في نشاط غراسية الأشجار المثمرة تطورا حيث بلغت الاستثمارات المصادق عليها سنة 2015، 153.3 م.د مقابل 108.7 م.د سنة 2014 مسجلة بذلك تطورا نسبته 41 % . وخلافا ما سجلته هذه القطاعات من ارتفاع على مستوى الاستثمارات، فقد سجلت بعض الأنشطة الفلاحية الأخرى تراجعا من ذلك استثمارات شركات الإحياء والتنمية الفلاحية من 55.8 م.د إلى 18.9 م.د ويعتبر هذا التراجع منطقيا نظرا للمصادقة خلال سنة 2014 على أغلب عمليات الاستثمار للشركات المتحصلة على الأراضي الدولية ضمن القائمة عدد 34 ولتأخر صدور القائمة عدد 35. كما تراجعت الاستثمارات في نشاط تربية الماشية المندجة حيث بلغت 69.5 م.د سنة 2015 مقابل 106.6 م.د سنة 2014 نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وتجلي هذا بالخصوص في تراجع الإستثمار في مكونة اقتناء المواشي حيث بلغت 20.5 م.د سنة 2015 مقابل 34.4 م.د سنة 2014. وسجلت الاستثمارات في نشاط زراعة الخضروات بدورها تراجع من 42.0 م.د سنة 2014 إلى 33.0 م.د سنة 2015 نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة الترويج.

وحدات الصيد البحري بولايات بنزرت ونابل والمنستير وصفاقس والمهدية ومدنين. وفي السياق ذاته، تطورت الاستثمارات في قطاع الخدمات المرتبطة بأنشطة الفلاحة والصيد البحري حيث بلغت الاستثمارات المصادق عليها خلال سنة 2015، 113.1 م.د مقابل 87.0 م.د سنة 2014. وقد شمل هذا التطور بالأساس أنشطة خدمات تحضير الأرض والجني والحصاد (+ 4.8 بالمائة) ونشاط جمع وخزن الحبوب (+ 15.5 م.د مقابل 7.7 م.د خلال سنة 2014) في حين استقرت استثمارات مراكز تجميع الحليب في حدود 16.0 م.د.

وشهدت الاستثمارات في قطاع التحويل الأولي المندمج تطورات هامة حيث بلغت خلال السنة الماضية، 41 نحو مليون دينار تونسي مقابل 10.1 م.د خلال سنة 2014 ويعود هذا التطور الى المصادقة على 12 عمليات استثمار في نشاط استخراج وتعليب الزيوت الغذائية بقيمة 23.1 م.د و 14 عمليات استثمار في نشاط الخزن المبرد للمنتجات الفلاحية بقيمة 10.9 م.د. كما عرفت الاستثمارات في قطاع الصيد البحري بدورها تطور بنسبة 16.2 % حيث مرت من 37.0 م.د سنة 2014 إلى 43.0 م.د خلال سنة 2015 نتيجة لتواصل مجهود تأهيل



... ومجالات الخزن المبرد للمنتجات الفلاحية

دليل الزائر لأروقة الصالون



الاستثمار الفلاحي

في تونس

بيئة مناسبة

وفرص

متعددة

توفر تونس فرص استثمار هائلة امام المقبلين على بحث مشاريع في القطاع الفلاحي ومن المنتظر تنظيم ورشة حول مجلة تشجيع الاستثمارات في نسختها الجديدة.

وفي انتظار النصوص التطبيقية لهذه المجلة الجديدة، فإن مجالات وفرص الاستثمار في القطاع الفلاحي متعددة وهي تشمل الزراعات الكبرى والخضروات والأشجار المثمرة وإنتاج البذور والمشاتل وزراعة الزهور ونباتات الزينة ونباتات العطور علاوة على تربية الماشية بما في ذلك الدواجن والديك الرومي والأرانب والنحل.

وبإمكان المقبلين على الاستثمارات الفلاحية التوجه نحو أنشطة الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، وأنشطة التحويل الأولي للإنتاج الفلاحي وإنتاج الصيد البحري والتكيف وأنشطة الخدمات المرتبطة بالفلاحة وبالصيد البحري، هذا بالإضافة للأنشطة المتعلقة بالاقتصاد في الماء في القطاعات غير الفلاحية. وتهدف كل هذه الأنشطة الاستثمارية الى ضمان الأمن الغذائي الداخلي ودفع تصدير المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري إلى عدة أسواق خارجية.

البرنامج العام لصالون «سيات 2016»

لقاءات شراكة

يوم 20 أكتوبر 2016
قاعة الاجتماعات - قصر المعارض
بالكرم

حصة عروض التقنيات الحديثة

أيام 20 و 21 أكتوبر 2016
بقاعة الميزانين بقصر المعارض
بالكرم

ورشات عمل

أيام 20 و 21 و 22 أكتوبر 2016
بفضاء مهيا بقاعة العرض

المعرض

الافتتاح يوم الاربعاء 19 أكتوبر
على الساعة الحادية عشر
صباحا

المعرض : مفتوح للمهنيين
أيام 20 و 21 و 22 أكتوبر 2016 من
العاشرة صباحا إلى السابعة مساء

المنتدى

منتدى حول التجديد في القطاع
الفلاحي لرفع تحدي التغيرات
المناخية

يوم الاثنين 17 أكتوبر 2016

الخميس 20 أكتوبر 2016 . قاعة الاجتماعات بالطابق الأول (Mezzanine)

التوقيت	المجال	الموضوع	المؤسسة العارضة
10.30	زراعة البطاطا	تركيز وتطوير فصل جديد لزراعة البطاطا	المركز الفني للبطاطا والقنارية تقديم السيد محمد فاوري الصيد
12.00	زراعة الزيتون	آلة يدوية بينية لجني الزيتون	شركة KENOTA تقديم السيد الهادي الكبير
15.00	غراسات وزراعات سقية	تطبيق إعلامية للتصرف ومراقبة الري	شركة الزائرة للحلول تقديم السيد ياسر بوعود
16.00	غراسات وزراعات سقية	السماذ العضوي السائل	شركة VITALAG تقديم يوسف كمون

Florence Richard

« La Tunisie commence à accéder au FVC »

Florence Richard est expert en changement climatique, avec une spécialisation dans l'architecture de la finance climatique. Diplômée de Sciences Po Grenoble et d'un Master en gestion de l'environnement en France, Elle travaille aujourd'hui comme «conseillère régionale Afrique» pour le Fonds Vert Climat. Interview !

Le Fond vert pour le climat, c'est quoi ?

Mis en place en 2010, le Fonds Vert pour le climat (FVC) est un mécanisme financier de la Convention des Nations-Unis pour la lutte contre les changements climatiques. Le Fonds doit permettre d'aider les pays en développement à mobiliser des fonds à grande échelle pour financer des programmes de réduction des émissions de gaz à effet de serre et d'adaptation au changement climatique dans les pays les plus vulnérables. Le FVC contribuera donc à atteindre l'objectif international visant à mobiliser des fonds de l'ordre de 100 milliards de dollars d'ici 2020. A ce jour, le Fonds dispose déjà de 10 milliards de dollars mobilisables par les pays, dont la Tu-

nisie. Les premiers projets ont été approuvés au Conseil du mois d'octobre 2015, et ce sont désormais 27 projets qui ont déjà été approuvés pour un montant de 1169 milliards de dollars. L'un de ces derniers est un projet multi-pays qui bénéficiera à la Tunisie et qui permettra d'accélérer l'essor des énergies renouvelables dans le pays.

Comment accéder au Fonds vert pour le climat ?

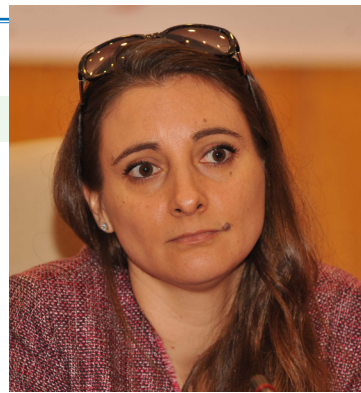
Le FVC promeut l'appropriation nationale ; chaque pays a donc un point focal FVC ou un Les fonds du FVC sont canalisés vers les projets nationaux par le biais d'entités accréditées par le FVC. Ces entités accréditées peuvent être soit des organismes internationaux, soit des institutions nationales qui ont réussi à obtenir leur accréditation. A ce jour, aucune entité nationale n'est accréditée en Tunisie mais plusieurs institutions y travaillent activement. Dans l'attente de l'accréditation, la Tunisie peut travailler avec les entités internationales déjà accréditées pour soumettre des projets au Fonds.

Le privé et les associations ont-t-il accès au Fonds ?

Il existe une Facilité dédiée au secteur privé au FVC. Les opérateurs privés peuvent donc soumettre des projets au FVC, pas le biais des entités accréditées qui sont habilitées à travailler sur des projets du secteur privé. Différents instruments de financement sont disponibles pour le secteur privé, incluant des garanties et des prises de participation (equity). Pour les associations, elles peuvent avoir accès au financement si elles sont elles-mêmes accréditées (ce qui est le cas de quelques grandes ONG internationales), ou si elles sont bénéficiaires de projets.

Le Fond contribue-t-il à la stratégie tunisienne de lutte contre les effets du changement climatique ?

Le FVC a approuvé une enveloppe de 300.000 dollars visant à mener des activités de « readiness » en Tunisie, telles que le renforcement des capacités du point focal ou la préparation d'un document pays d'engagement entre le FVC et la Tunisie. Un projet multi-pays soumis par EBRD a été



approuvé au dernier Conseil du FVC en octobre 2016 dont la Tunisie pourra bénéficier. D'autres projets sont en cours de préparation et des fonds sont aussi disponibles pour l'appui aux entités nationales cherchant l'accréditation, ainsi que pour la préparation des projets d'investissement. Il y a donc de multiples opportunités de collaboration en vue de contribuer à la stratégie tunisienne de lutte contre les changements climatiques.

Le mot de la fin !

Le FVC peut donner l'opportunité à la Tunisie de mettre en œuvre plus rapidement son INDC, et nous encourageons donc vivement les parties prenantes nationales à **travailler avec les entités** accréditées et le Point focal national afin de préparer et de soumettre au FVC des projets d'adaptation et d'atténuation innovants et transformationnels dans les meilleurs délais.

Le Fonds vert pour le climat

Le mécanisme de la solidarité internationale

Le Fonds vert pour le climat est un mécanisme financier de l'Organisation des Nations unies, rattaché à la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques (CCNUCC). Il a pour objectif de réaliser le transfert de fonds des pays les plus avancés à destination des pays les plus vulnérables afin de mettre en place des projets pour combattre les effets des changements climatiques. Il a été créé par les Parties à la Convention cadre des Nations Unies sur les changements climatiques (CCNUCC).

C'est en décembre 2009 que les États réunis à Copenhague décident de créer un « Fonds climatique vert de Copenhague » destiné à soutenir différents projets, notamment avec pour objectif de diminuer les émissions de gaz à effet de serre, de lutter contre la déforestation et de prendre des mesures d'adaptation aux conséquences du réchauffement climatique. Les bénéficiaires de l'aide seront en priorité les pays en développement les plus vulnérables. Pour répondre à la forte demande de financements, les pays développés adhèrent à l'objectif de mobiliser



ensemble 100 milliards de dollars par an entre la signature de l'accord et 2020. Ils ont en outre arrêté la somme de 30 millions de dollars pour la période 2012-2020 comme budget de lancement pour le Fonds (Fast Start Funding).

Le projet est concrétisé lors de la Conférence de Cancún de 2010 sur le cli-

mat (16^e conférence des parties signataires de la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques : COP16). À la quasi-unanimité (unanimité moins la Bolivie), les États adoptent un texte mettant en place une série de mécanismes financiers destinés à lutter contre le réchauffement climatique et promou-

voir l'adaptation à ses effets. Le Fonds est officiellement créé sous le nom de Fonds vert pour le climat.

Le Fonds vert pour le climat est officiellement lancé en 2011 lors de la Conférence de Durban sur les changements climatiques (17^e Conférence des parties : COP17). Malgré les propositions de l'Allemagne et de la Suisse d'accueillir le Fonds vert à Bonn, c'est la ville d'Incheon, en Corée du Sud, qui est désignée par le Conseil de la CCNUCC, le 20 octobre 2012. La décision a été validée par les chefs d'États lors de leur rencontre à Doha en décembre 2012.

Le Fonds vert pour le climat est chargé de jouer un rôle central dans la mobilisation et la canalisation des ressources financières requises pour le changement de paradigme vers des solutions à faibles émissions et résilientes aux changements climatiques dans les pays en développement. Il a pour but d'assurer le financement à travers un réseau d'institutions bien établies (à la fois nationales et internationales), offrant un éventail d'instruments financiers tels que les prêts, les fonds d'investissement, les garanties et les subventions.

L'innovation pour réduire l'impact négatif du changement climatique

A l'occasion de la 12^{ème} édition du Salon International de l'Investissement Agricole et de la Technologie (SIAT 2016), l'Agence de Promotion des Investissements Agricoles (APIA) a dédié le thème de son Forum à « L'Innovation dans le secteur agricole face aux changements climatiques ». Un sujet d'actualité brûlante quand on mesure les effets provoqués par l'impact du changement climatique sur l'agriculture : hausse des températures, réduction des réserves en eau, perte de biodiversité et dégradation des écosystèmes. Inauguré par le ministre de l'Agriculture, des Res-

sources hydrauliques et de la Pêche, Samir Bettaïeb, le Forum international s'est déroulé le 17 octobre 2016 avec au menu un programme consistant et fort instructif quant aux moyens et mesures à mettre en œuvre pour relever les défis que le secteur agricole sera amené à relever face aux effets nocifs du changement climatique. Animés par Rafik Mis-
saoui, ingénieur-économiste et fondateur d'Alcor, bureau d'Etudes et de Conseil indépendant spécialisé dans le domaine du développement durable, les débats du Forum ont été initiés par Mme Flo-
rence Richard, conseillère



régionale du Fonds Vert Climat (FCV) en Afrique. Après avoir donné un aperçu sur les objectifs de son organisme, elle a détaillé les différentes conditions à remplir pour bénéficier de l'appui financier offert par le FCV ou en devenir

une entité agréée. Un processus dans lequel est justement engagé l'APIA au nom de la Tunisie et dont les grandes lignes des mesures déjà entreprises à ces fins ont été dévoilées par le représentant de l'agence, Béchir Lounissi..

Le programme du Forum s'est ensuite poursuivi avec la présentation des différentes mesures et solutions étudiées ou appliquées en Tunisie dans différents secteurs pour relever le défi du changement climatique. Différents responsables et experts se sont succédé à la tribune pour exposer leurs réalisations ou expérimentations dans divers secteurs

tels que le milieu marin et la pêche, le domaine forestier ou encore l'agriculture écologique et l'agriculture biologique.

Enfin, le programme du Forum s'est achevé par l'organisation de trois workshops ayant pour thèmes : « le système des forêts et des pâturages », « le système des terres agricoles et la gestion des ressources hydrauliques » et « Le système marin ». L'objectif de ces trois rencontres-débats étant de soumettre les recommandations à soumettre à l'autorité de tutelle pour aider l'agriculture tunisienne à faire face au défi du changement climatique.

Changements climatiques

L'agriculture tunisienne prête à relever le défi

La place du secteur agricole dans l'économie tunisienne est indéniablement reconnue comme ayant une importance capitale de par l'importance de son poids dans le produit intérieur brut (PIB), sa contribution à la création d'emploi et à l'équilibre de la balance de paiement à travers les exportations, en plus de son rôle dans la garantie de la sécurité alimentaire du pays. On estime ainsi qu'un Tunisien sur six travaille dans l'agriculture, alors que les recettes du secteur représentent plus de 10% du PIB et les exportations alimentaires contribuent à concurrence de 11 % dans les exportations de biens.

Aujourd'hui, comme partout ailleurs dans le monde, le secteur fait face à la sérieuse menace que laissent planer les changements climatiques et leur impact négatif et ce que cela engendre comme hausse des températures, réduction des réserves en eau, perte de biodiversité et dégradation des écosystèmes. Et ce, d'autant plus que les agrosystèmes tunisiens sont basés sur les cultures pluviales et irriguées et les cultures oasiennes, en plus de l'élevage.

Un secteur vulnérable

Partant de là, et dans le cadre de la stratégie nationale d'adaptation de l'agriculture et des écosystèmes aux changements climatiques, des projections climatiques ont été élaborées pour la Tunisie sur la base



des résultats du modèle HadCM3 aux horizons 2030 et 2050. Les effets des changements climatiques projetés se réfèrent à la période de base de 1961-1990.

On doit ainsi s'attendre à :

- Une augmentation moyenne annuelle de la température sur l'ensemble du pays d'environ +1.1 °C en 2030 et +2.1 °C en 2050.
- Une augmentation en 2030 de la fréquence et de l'intensité des années extrêmes sèches.
- Une baisse modérée des précipitations en 2030.
- Une variabilité accrue en termes de précipitations et températures. Une succession de deux à trois années de sécheresse occasionnerait également une baisse d'environ la moitié de la production oléicole en sec et des superficies de l'arboriculture en sec en général. Le cheptel (bovins, ovins et caprins) baisserait jusqu'à 80% au Centre et au Sud et de quelque 20% au Nord.

A l'horizon 2030, les ressources en eaux souterraines diminueraient d'environ un tiers et les eaux de surface d'environ 5%. A cause de l'augmentation des températures et de l'inflammabilité des biomasses, le risque de grands incendies s'accroîtrait. L'occurrence des inondations et la succession d'années de sécheresse diminuerait la production des céréales considérablement.

La nécessité de l'adaptation

La Tunisie a déjà pris conscience des dangers qu'implique le changement climatique. En Méditerranée, le pays joue le rôle de précurseur dans le domaine de l'adaptation au changement climatique et également dans le secteur agricole. C'est ainsi qu'une stratégie d'adaptation ayant pour l'objectif de renforcer la résilience de ce secteur aux impacts du changement climatique a été développée dont la mise en œuvre est toujours en cours.

Plusieurs mesures institution-

nel, technique et économique sont avancées. Dans le domaine de la gestion de l'eau :

- Le Code des Eaux et la réglementation pour la réduction de la consommation d'eau chez les gros consommateurs doivent être appliqués plus rigoureusement et renforcé dans les zones à risques.

- Une stratégie de dessalement et l'amélioration du traitement des eaux usées augmenteront la disponibilité de l'eau.

Par rapport à la gestion des agrosystèmes :

- La Carte Agricole sera mise à jour à l'horizon 2030.

- Un système d'assurance dual contre risques isolés et généralisés doit être élaboré.

- Il faut prévoir des reconversions, non nécessairement agricoles (prestations climatiques, biocarburant) pour les exploitations affectées.

Outre ces actions d'adaptation au changement climatique, le secteur de l'Agriculture (production agricole, forêts et changement d'affectation des sols) s'est mobilisé dans le domaine de l'atténuation des gaz à effet de serre, malgré le fait qu'il ne soit pas un secteur émetteur (les absorptions sont de l'ordre de 3 Millions de T éq CO2).

Ainsi, une étude est en cours, afin d'identifier le potentiel des NAMAs possibles et pour développer une NAMAs qui pourrait être implémentée par la suite.

Abderrahmane Cheffaï (DG de l'APIA)

« Une thématique dictée par les efforts de la communauté internationale »

Lors de la conférence de presse tenue le 12 octobre dernier au siège de l'Agence de Promotion de l'Investissement Agricole (APIA), en prévision du Salon International de l'Investissement Agricole (SIAT 2016), le Directeur Général de l'agence, Abderrahmane Cheffaï, a présenté les grandes lignes de cette 12^{ème} édition de l'événement phare du secteur agricole en Tunisie.

Organisé sous le slogan « L'adaptation au climat », ou plus précisément « L'Innovation dans le secteur agricole face aux changements climatiques », selon le thème du Forum international qui s'est tenu en marge du Salon, le SIAT 2016 se veut au diapason des réalités de l'actualité brûlante et proche de la réalité internationale du secteur. Tout en restant fidèle à son image de vitrine des technologies dans les secteurs de l'agriculture et de la pêche et un carrefour où se rencontrent producteurs agricoles, pêcheurs, hommes d'affaires, industriels, armateurs, fournisseurs et chercheurs.

« Le choix de cette thématique est dicté par les efforts déployés



par la communauté internationale dans le but d'identifier des solutions aux changements climatiques et d'atténuer leurs impacts sur l'environnement, la sécurité alimentaire et la qualité de vie », insiste le DG de l'APIA, Abderrahmane Cheffaï.

Outre le Forum international qui a donné le coup d'envoi de la 12^{ème} édition du SIAT, le DG de l'APIA a annoncé le lancement cette année de deux concours organisés en marge de cette manifestation. Le premier, en partenariat avec la Société de Nutrition Animale (SNA), récompensera le meilleur

projet d'élevage dans trois filières différentes : bovins laitiers, aviculture et cuniculture, le second, organisé en collaboration avec la Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), concerne l'agriculture innovante.

Lors de la conférence de presse Abderrahmane Cheffaï a également donné quelques chiffres du SIAT 2016 où pas moins de 240 exposants sont attendus, dont 25% étrangers venant de plusieurs pays (Italie, France, Allemagne, Egypte et Espagne...) pour présenter leurs différents produits (matériel

agricole, nouvelles technologies de production et d'emballage ...) sur une surface de plus de 10000 mètres carrés. Environ 140 contacts entre des investisseurs tunisiens et étrangers, des producteurs agricoles et des responsables du marketing sont également prévus.

Le DG de l'APIA a également profité de l'occasion pour faire un bilan des activités de son établissement annonçant l'adoption, jusqu'à fin septembre 2016, de 3000 projets d'investissement pour un montant global de 414 MD, soit une baisse de 4,5% en nombre, mais une hausse de 24,9% en valeur, par rapport aux neuf premiers mois de 2015. Ainsi, ces investissements approuvés ont permis de créer 3.770 postes d'emploi permanents, en progression de 14,6% par rapport à la même période de l'année précédente. Toujours à fin septembre 2016, l'APIA a son accord à 72 crédits fonciers pour une enveloppe de 5,8 MD, contre 58 crédits de l'ordre de 4,4 MD en 2015, soit une progression de 24,1% en nombre et de 31,7% en termes de valeur.

Images du jour



Editorial

Défis et solutions face aux changements climatiques

L'Agence de Promotion des Investissements Agricoles (APIA) fête cette année la 12^{ème} édition du Salon International de l'Investissement Agricole et de la Technologie (SIAT 2016). Une édition sous le signe du défi et de l'innovation avec les enjeux auxquels va être amenée à faire face le secteur de l'agriculture en raison des effets négatifs que risquent de provoquer les changements climatiques, et dont les séquelles commencent même à se faire sentir.

Des défis auxquels est d'ailleurs confrontée l'ensemble de la planète puisque toutes les régions du monde sans exception, sont concernées par ces impacts nocifs qui annoncent un profond bouleversement des écosystèmes. C'est donc dans ce contexte de menaces pesantes sur l'avenir du secteur agricole que l'APIA a décidé de lancer le débat de « L'Innovation dans le secteur agricole face aux changements climatiques ». Un sujet qui a constitué le thème central du Forum international organisé en marge du SIAT 2016.

Organisé cette année deux jours avant l'inauguration du Salon, une première depuis la création du SIAT, le Forum a réuni un panel d'experts de haut niveau qui ont présenté un état des lieux exhaustif de la situation en Tunisie, entre mesures déjà adoptées et projets en cours de réalisation pour faire face à cette véritable catastrophe annoncée. Dont, entre autres, l'initiative entreprise par l'APIA pour élaborer un projet d'intégration au Fond Vert pour le Climat et bénéficier de son précieux appui pour assurer la pérennité du secteur agricole tunisien.

En outre, trois workshops ont été tenus dans la lignée du Forum afin d'approfondir le débat et d'aboutir à des recommandations qui seront suggérées aux autorités compétentes pour contribuer à atteindre les objectifs de ce défi prioritaire de l'agriculture tunisienne. D'autre part, comme ses prédécesseurs, le SIAT 2016 proposera ses traditionnels rendez-vous désormais incontournables, en marge de l'exposition, à savoir les séances de démonstration de nouvelles technologies et les rencontres de partenariat entre les investisseurs tunisiens et leurs homologues étrangers.

Enfin, cette édition 2016 du SIAT verra le lancement d'une initiative inédite à travers l'instauration de deux concours. Le premier, organisé avec la collaboration de la Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), concerne l'innovation agricole et mettra aux prises plus d'une dizaine de projets. Quant au second, il consiste à primer, en partenariat avec la Société de Nutrition Animale, le meilleur projet, dans trois filières différentes : bovins laitiers, aviculture et cuniculture.

Cérémonie d'inauguration

Des hôtes de prestige



Le Forum international organisé en marge du Salon ayant baissé ses rideaux et livré ses recommandations pour consolider la stratégie nationale visant à prémunir le secteur agricole des effets nocifs du changement climatique, place hier à l'inauguration de l'exposition du SIAT 2016.

Une cérémonie qui a démarré en fanfare avec un parterre de présents composé de nombreux VIP, et à leur tête le Chef du nouveau gouvernement d'union nationale, Youssef Chahed en personne. Ce dernier était accompagné de son ministre de l'Agriculture, des Ressources hydrauliques et de la Pêche, Samir Bettaïeb, ainsi que les Secrétaires d'Etat auprès du ministre de l'Agriculture, des Ressources hydrauliques et de la Pêche ; Abdallah Rabhi, chargé des Ressources hydraulique et de la pêche, et Omar Béhi, chargé de la production agricole, et le Gouverneur de Tunis, Omar Mansour.

Les hôtes étrangers du Salon étaient également présents en nombre, avec à leur tête le ministre algérien de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, Abderrahmane Chalhoun, invité d'honneur du Salon, ainsi que de nombreux ambassadeurs des pays participant au SIAT 2016.

Tout ce beau monde a été accueilli par le Directeur Général de l'Agence de Promotion de l'Investissement Agricole, Abderrahmane Chaffaï qui a accompagné ses hôtes d'honneur dans leur visite à travers les stands d'exposition du Salon.

Chaleureusement reçu par les exposants, Youssef Chahed a fait part de ses encouragements aux participants en les motivant davantage en vue de réaliser le noble objectif de valorisation des progrès et performances réalisés par l'agriculture tunisienne et dans sa stratégie de relever les défis du futur.